الأمم المتحدة S/2022/504

مجلس الأمن

Distr.: General
22 June 2022
Arabic
Original: English

رسالة تنفيذ قرار مجلس الأمن 2334 (2016)

تقرير الأمين العام

أولا - مقدمة

1 - هذا التقرير هو التقرير الفصلي الثاني والعشرون عن تنفيذ قرار مجلس الأمن 2334 (2016)، وهو يغطي الفترة من 19 آذار/مارس إلى 16 حزيران/يونيه 2022.

ثانيا - الأنشطة الاستيطانية

2 - أكد مجلس الأمن مجددا في قراره 2334 (2016) أن قيام إسرائيل بإنشاء مستوطنات في الأرض الفلسطينية المحتلة منذ عام 1967، بما فيها القدس الشرقية، ليست له أي شرعية قانونية ويشكل انتهاكا صارخا بموجب القانون الدولي وعقبة كبرى أمام تحقيق حل الدولتين وإحلال سلام عادل ودائم وشامل. وقد كرّر المجلس مطالبته إسرائيل بأن توقف فورا وعلى نحو كامل جميع الأنشطة الاستيطانية في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وأن تحترم جميع التزاماتها القانونية في هذا الصدد احتراما كاملا. ولم تُتخذ أي خطوات من هذا القبيل خلال الفترة المشمولة بالتقرير مع استمرار الأنشطة الاستيطانية.

3 - وفي 27 آذار/مارس، استولى أعضاء منظمة استيطانية إسرائيلية ترافقهم الشرطة الإسرائيلية على الطابق الأول من مبنى تاريخي في البلدة القديمة في القدس الشرقية المحتلة. وجاءت أفعال المستوطنين في خضم إجراءات قانونية بشأن ملكية ذلك العقار بين المنظمة الاستيطانية والبطريركية الأرثوذكسية اليونانية في القدس. وفي بيان صدر في 29 آذار/مارس، وصفت البطريركية عملية الاستيلاء بأنها "تهديد لاستمرار وجود حي مسيحي في القدس". وفي 8 حزيران/يونيه، رفضت المحكمة العليا الإسرائيلية طعنا قدمته البطريركية في قرار إحدى المحاكم الدنيا، التي خلصت إلى أن البطريركية باعت المبنى وعقارين آخرين بصورة قانونية إلى المنظمة الاستيطانية.

4 - وفي 21 آذار/مارس، أخْلَت قوات الأمن الإسرائيلية 20 منشأة في البؤرتين الاستيطانيتين في معوز إستير وحبالاديم، في الجزء الأوسط من الضفة الغربية. وأثناء عملية الإخلاء، أصاب المستوطنون الذين كانوا يحتلون المباني اثنين من أفراد الشرطة الإسرائيلية بجروح وألحقوا أضرارا بمركبات فلسطينية إذ رشقوها

300622 280622 22-09858 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

بالحجارة وأحدثوا ثقوبا في إطارات عجلاتها. واعتقل ستة مستوطنين ولكن الإفراج عنهم تم في اليوم نفسه. وأفيد بأن البؤرة الاستيطانية أعيد بناؤها في وقت لاحق.

5 - وفي 12 نيسان/أبريل، مضت السلطات الإسرائيلية في تنفيذ خططها المتعلقة بإنشاء "محمية طبيعية" على ما يقرب من 500 5 فدان من الأراضي الواقعة جنوب أريحا "محمية"، تشكل نحو 500 1 فدان منها ممتلكات خاصة بحوزة فلسطينيين. ويمكن تقديم الاعتراضات على الأمر القاضي بإنشاء المحمية في غضون 60 يوما من تاريخ صدوره. وتعد هذه المحمية، التي أطلق عليها اسم محمية نخل أوغ الطبيعية، أكبر محمية يتم الإعلان عنها منذ 25 عاما. وحتى الآن، أنشأت إسرائيل حوالي 48 محمية طبيعية في الضفة الغربية المحتلة على مساحة إجمالية لا تقل عن 000 95 فدان، تشمل نحو 12 في المائة من المنطقة جيم ونحو 7 في المائة من الضفة الغربية المحتلة بأسرها.

6 - وفي 19 نيسان/أبريل، نظم آلاف النشطاء الإسرائيليين، برفقة أعضاء يمينيين في الكنيست، مسيرة إلى بؤرة استيطانية في موقع مستوطنة حومش التي تم إخلاؤها، مطالبين بإعادة إقامتها. وقبل المسيرة، أغلقت قوات الأمن الإسرائيلية مؤقتا الطريق الرئيسي ووضعت حواجز على مداخل عدة قرى، مما أدى إلى اندلاع اشتباكات مع الفلسطينيين. وأصابت قوات الأمن الإسرائيلية ما لا يقل عن 14 فلسطينيا بالرصاص المعدني المغلف بالمطاط خلال تلك الاشتباكات. وفي 29 أيار/مايو، أعلنت حكومة إسرائيل أن البؤرة الاستيطانية في حومش يجب إخلاؤها، ولكنها لم تحدد إطارا زمنيا لذلك. وقد أعلنت الحكومة ذلك في إطار ردها على التماس اشترك في تقديمه إلى محكمة العدل العليا أصحاب ملكية الأراضي الفلسطينيون ومنظمة إسرائيلية غير حكومية، محتجين بأن الحكومة لا تعمل على الوفاء بالتزاماتها القانونية بإخلاء البؤرة الاستيطانية في ذلك الموقع وعلى تمكين الفلسطينيين من الوصول إلى أراضيهم.

7 - وفي 28 نيسان/أبريل، رفضت المحكمة العليا الإسرائيلية التماسا يعترض على بناء 31 وحدة سكنية استيطانية في مجمع سكني يقع وسط المنطقة H2 في الخليل. وإذا تم بناء تلك الوحدات، فإنها ستكون أول بناء استيطاني جديد في المدينة منذ ما يقرب من عقدين من الزمن، مما يزيد في توطيد الوجود الإسرائيلي في تلك المنطقة التي يسودها عدم الاستقرار الشديد ويعزز ما تعرفه حاليا من فصل وتقسيم، حيث يعيش نحو 500 مستوطن إسرائيلي جنبا إلى جنب مع نحو 000 40 من الفلسطينيين.

8 - وفي 13 أيار/مايو، استولى عشرات المستوطنين على منزل غير مأهول في ملكية فلسطينية في الخليل دون ترخيص، مدعين أنهم اشتروا المنزل من مالكه الفلسطيني. وقدم صاحب الملكية بعد ذلك شكوى إلى الشرطة. وفي 15 أيار/مايو، أخلي المبنى من المستوطنين ريثما تتم تسوية مطالباتهم. وتسيطر قوات الأمن الإسرائيلية على سبل الوصول إلى ذلك العقار. وفي وقت إعداد هذا التقرير، كان نشطاء إسرائيليون يمينيون قد أقاموا مكتبا مؤقتا أمام المبنى.

9 - وفي 12 أيار/مايو، مضت السلطات الإسرائيلية في تنفيذ نحو 20 خطة لبناء أكثر من 000 4 وحدة سكنية في مستوطنات المنطقة جيم. ويشمل بعض الخطط مستوطنات تقع في مناطق حساسة بشكل خاص، ومنها كريات أربع بالقرب من الخليل (156 وحدة)، وشيلو بالقرب من نابلس (534 وحدة)، ودوليب بالقرب من رام الله (472 وحدة)، وبيطار إليت على الحدود الجنوبية للقدس (800 وحدة). ومن شأن اثنتين من تلك الخطط أن تضفي الشرعية بأثر رجعي على بؤرتين ميتسبي داني وبوستر الاستيطانيتين بوصفهما حيين جديدين من أحياء مستوطنات قائمة؛ وخُصصت المباني المشمولة بخطة أخرى لأغراض

ترفيهية بدلا من أغراض السكن، وأضفيت الشرعية عليها أيضا بأثر رجعي. وهذا هو أكبر عدد من الوحدات الاستيطانية المتقدمة في المنطقة جيم منذ تشرين الأول/أكتوبر 2020؛ وسيتم بناء ما يقرب من ثلثها في مواقع نائية في عمق الضفة الغربية المحتلة، مما سيؤدي إلى المزيد من تفكيك وحدة أراضي الدولة الفلسطينية المتوخاة.

10 - وفي 15 أيار/مايو، رفضت المحكمة العليا الإسرائيلية أربعة التماسات قدمها سكان فلسطينيون ومنظمات غير حكومية إسرائيلية وأكاديميون، محتجين على خطة مثيرة للجدل تتوخى بناء تلفريك يربط بين القدس الغربية والقدس الشرقية المحتلة، بما فيها البلدة القديمة. ويساور السكان الفلسطينيين في القدس الشرقية المحتلة وأعضاء المنظمات غير الحكومية الإسرائيلية وبعض أوساط المجتمع الدولي بالغ القلق من أن هدف الخطة يتمثل في تعميق السيطرة الإسرائيلية على المنطقة، ومن أن تنفيذ الخطة يمكن أن يؤدي إلى هدم منازل الفلسطينيين وإلى مزيد من عمليات الإخلاء في سلوان.

11 - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، استمرت عمليات الهدم والمصادرة لمبان يملكها الفلسطينيون في جميع أنحاء الضفة الغربية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية. وهدمت السلطات الإسرائيلية 133 منشأة أو صادرتها أو أجبرت أصحابها على هدمها بدعوى عدم حصولهم على تراخيص البناء التي تصدرها إسرائيل، والتي يظل من المستحيل تقريبا على الفلسطينيين الحصول عليها. وأسفر هدم تلك المباني عن تشريد 188 شخصا، من بينهم 94 طفلا، وتضرر منه 887 شخصا آخرين.

12 - وقد هُدم أو صودر ما مجموعه 6 في المائة من المباني دون إشعار مسبق أو بعد إشعار قصير جدا استنادا إلى الأمر العسكري 1797، الذي يأذن بتنفيذ عملية عاجلة لهدم "المباني الجديدة" غير المأذون بها في المنطقة جيم ويمنح مالكي المباني مهلة 96 ساعة لإثبات حيازتهم رخص بناء سليمة. وهُدم 11 مبنى آخر من جانب مالكيها بعد تلقيهم أوامر بالهدم. وكان نحو 24 مبنى من المباني التي هدمت أو صودرت منشآت مولتها الجهات المانحة.

13 - وفي 30 آذار/مارس، قررت المحكمة العليا الإسرائيلية تأجيل النطق بالحكم بشأن احتمال هدم 38 منزلا في قرية الولجة الفلسطينية في القدس الشرقية المحتلة لمدة ستة أشهر تقريبا، مشيرة إلى التقدم المحرز في المناقشات بين السكان الفلسطينيين والسلطات الإسرائيلية بشأن المضي قدما في خطة بناء وتقسيم القرية. ولا ينطبق تجميد عمليات الهدم على 13 منزلا آخر في الولجة، منها منزلا تم هدمه في 31 أيار/مايو. ولا تزال المنازل الـ 12 الأخرى مهددة بالهدم.

14 - وفي 25 نيسان/أبريل، قبلت محكمة الصلح في القدس استئناف أسرة فلسطينية بشأن إخلائها المنتظر من منزلها في حي الشيخ جراح في القدس الشرقية المحتلة. وأمرت المحكمة السلطات الإسرائيلية بإعادة النظر في القضية، بينما يظل تجميد الإخلاء ساريا.

15 - وفي 4 أيار/مايو، رفضت محكمة العدل العليا الإسرائيلية التماسات سعت إلى إلغاء أوامر الإخلاء الصادرة إلى 200 1 من السكان الفلسطينيين، من بينهم أكثر من 500 طفل من 12 تجمعا رعويا في مسافر يطا، في الجزء الجنوبي من الضفة الغربية المحتلة. وذكرت المحكمة في قرارها أن المباني الدائمة الواقعة في المنطقة تمتد على نحو 400 7 فدان من الأراضي الفلسطينية المملوكة ملكية خاصة لم تكن موجودة عندما أعلن الجيش الإسرائيلي تلك المنطقة "منطقة إطلاق نار" في الثمانينيات من القرن العشرين. واعترض السكان الفلسطينيون على ذلك الادعاء، بحجة أنهم كانوا يعيشون هناك قبل إنشاء إسرائيل. وتقع

تسع بؤر استيطانية في منطقة إطلاق النار المذكورة وبالقرب منها. ويسمح القرار للسلطات الإسرائيلية بتنفيذ أوامر الإخلاء.

16 - وفي 7 أيار/مايو، هدمت القوات الإسرائيلية، كإجراء عقابي، أجزاء من مبنى سكني في السيلة الحارثية، في جنين، كان يقيم فيه فلسطيني متهم بالتورط في قتل مدني إسرائيلي في 16 كانون الأول/ديسمبر بالقرب من البؤرة الاستيطانية التي تم إخلاؤها في حومش، بالقرب من نابلس. وأدى الهدم إلى تشريد اثنين من أفراد أسرة المتهم الفلسطيني.

17 - وفي 1 حزيران/يونيه، هدمت قوات الأمن الإسرائيلية تسعة مبان فلسطينية، منها ست خيام سكنية، في مسافر يطا لعدم حصول أصحابها على تراخيص بناء إسرائيلية. وتشرد نحو 38 فلسطينيا نتيجة لعمليات الهدم.

18 - وفي 1 حزيران/يونيه أيضا، هدمت قوات الأمن الإسرائيلية، كإجراء عقابي، مبنى سكنيا في قرية يعبد، بالقرب من جنين. وكان المبنى منزلا للجاني المشتبه به في حادث إطلاق النار الذي وقع في بني براك في آذار/مارس، والذي قتل فيه خمسة إسرائيليين.

ثالثا - العنف ضد المدنيين، بما في ذلك أعمال الإرهاب

19 - دعا مجلس الأمن في قراره 2334 (2016) إلى اتخاذ خطوات فورية لمنع جميع أعمال العنف ضد المدنيين، بما في ذلك أعمال الإرهاب، وكذلك جميع أعمال الاستفزاز والتدمير، ودعا إلى إعمال المساءلة في هذا الصدد، ودعا إلى التقيد بالالتزامات بموجب القانون الدولي من أجل تعزيز الجهود الجارية لمكافحة الإرهاب، بما في ذلك من خلال أنشطة التنسيق الأمنية القائمة، وإلى إدانة جميع أعمال الإرهاب بوضوح.

20 - واتسمت الفترة المشمولة بالتقرير بتزايد العنف اليومي في جميع أرجاء الأرض الفلسطينية المحتلة وإسرائيل، بما في ذلك الاشتباكات بين الفلسطينيين وقوات الأمن الإسرائيلية، وارتفاع مستويات العنف المتصل بالمستوطنين، والهجمات ومزاعم الهجمات التي يشنها الفلسطينيون ضد الإسرائيليين، ومنها ثلاث هجمات إرهابية في إسرائيل، واستخدام قوات الأمن الإسرائيلية القوة الفتاكة ضد الفلسطينيين، مما أسفر عن مقتل وإصابة عدد كبير من الفلسطينيين.

21 - وإجمالا، قتلت قوات الأمن الإسرائيلية 41 فلسطينيا، من بينهم 9 أطفال، خلال المظاهرات والاشتباكات، والعمليات الأمنية والهجمات، والهجمات المزعومة ضد الإسرائيليين، وغير ذلك من الحوادث. وأصيب نحو 665 3 فلسطينياً بجراح، من بينهم 57 امرأة و 261 طفلاً. ومن ذلك العدد، أصيب 449 2 بجروح بسبب استنشاق الغاز المسيل للدموع، بينما أصيب 214 شخصا بالذخيرة الحية. وبالإضافة إلى ذلك، ارتكب مستوطنون أو مدنيون إسرائيليون آخرون 195 هجوما ضد الفلسطينيين، مما أسفر عن مقتل شخص واحد. وأصيب 53 شخصا آخر بجروح ولحقت أضرار بممتلكات في حوزة فلسطينيين.

22 - وقتل ما مجموعه 10 مدنيين إسرائيليين وثلاثة أجانب وفرد واحد من قوات الأمن الإسرائيلية، وأصيب بجروح 75 مدنيا، من بينهم ما لا يقل عن 10 نساء و 3 أطفال وأجنبي واحد و 10 من أفراد قوات الأمن الإسرائيلية على أيدي فلسطينيين في هجمات واشتباكات وحوادث الرشق بالحجارة وإلقاء الزجاجات الحارقة وغيرها من الحوادث. وكان معظم تلك الحوادث هجمات تم فيها رشق إسرائيليين بالحجارة، بمن فيهم المستوطنون، وأسفرت عن إصابات أو أضرار في ممتلكات الإسرائيليين.

23 - ونفذت القوات الإسرائيلية 869 عملية تفتيش واعتقال، أسفرت عن اعتقال 099 1 فلسطينيا، من بينهم 80 طفلا، وإصابة 280 شخصا آخرين بجروح خلال الاشتباكات التي تلت تلك العمليات.

24 - وعززت السلطات الإسرائيلية وجود قوات الأمن على طول الجدار الفاصل بأعداد كبيرة وكثفت العمليات العسكرية داخل الضفة الغربية المحتلة، ولا سيما المناطق المحيطة بجنين، في أعقاب موجة الهجمات الإرهابية التي شنت في إسرائيل. وكثيرا ما نفذت العمليات في مناطق مكتظة بالسكان، مما أدى إلى اشتباكات دار بعضها مع فلسطينيين مسلحين، من بينهم مقاتلون، وأسفرت عن وقوع إصابات.

25 - ففي 22 آذار/مارس، قَتل رجل من عرب إسرائيل أربعة مدنيين إسرائيليين، من بينهم امرأتان، في هجوم في مدينة بئر السبع الإسرائيلية، قبل أن يطلق عليه مدنيون إسرائيليون النار ويقتلوه.

26 - وفي 27 آذار/مارس، نفذ رجلان من عرب إسرائيل هجوماً بإطلاق النار في مدينة الخضيرة الإسرائيلية، مما أسفر عن مقتل مدنيين إسرائيليين اثنين وإصابة أربعة آخرين، قبل أن تطلق قوات الأمن الإسرائيلية النار عليهما وتقتلهما. وأعلن تنظيم داعش في وقت لاحق مسؤوليته عن الحادث.

27 - وفي 29 آذار/مارس، أطلق رجل فلسطيني من الضفة الغربية المحتلة النار على ثلاثة إسرائيليين ومواطنين أجنبيين وأرداهم قتلى، وأصاب 10 أشخاص آخرين بجروح في هجوم بإطلاق النار في مدينة بني براك في وسط إسرائيل. وأطلقت الشرطة الإسرائيلية النار على المهاجم فأردته قتيلاً.

28 - وفي 31 آذار/مارس، قتلت قوات الأمن الإسرائيلية فلسطينيين اثنين، أحدهما فتى يبلغ من العمر 17 عاما، في اشتباكات وعمليات تبادل إطلاق النار في جنين، عندما نفذت عملية تفتيش واعتقال. وأصيب ما مجموعه 20 فلسطينيا بجروح خلال تلك العملية.

29 - وفي 7 نيسان/أبريل، نفذ فلسطيني من مخيم جنين للاجئين في الضفة الغربية المحتلة هجوماً بإطلاق النار في وسط تل أبيب، ما أسفر عن مقتل 3 مدنيين إسرائيليين وإصابة 14 آخرين بجروح. وأطلقت قوات الأمن الإسرائيلية النار على المهاجم فأردته قتيلاً في 8 نيسان/أبريل.

30 - وفي 9 نيسان/أبريل، أطلقت قوات الأمن الإسرائيلية النار على فتى فلسطيني يبلغ من العمر 17 عاما وأصابته بجروح أثناء مطاردة سيارة خلال من عملية اعتقال تم فيها استخدام الذخيرة الحية. وتوفي الفتى متأثرا بجروحه في اليوم التالي.

31 - وفي 10 نيسان/أبريل، أطلقت قوات الأمن الإسرائيلية النار على امرأة فلسطينية غير مسلحة تعاني من ضعف في البصر وأردتها قتيلة، وكانت المرأة تركض بأذرع مرفوعة نحو نقطة تفتيش تابعة لقوات الأمن الإسرائيلية بالقرب من حوسان، غربي بيت لحم. ولم تكن المرأة تحمل أي جسم مشبوه في يديها، ولم تحاول القيام بأعمال عنف ضد قوات الأمن الإسرائيلية.

32 - وفي 13 نيسان/أبريل، أطلقت قوات الأمن الإسرائيلية النار على فتى فلسطيني عمره 14 عاماً فأردته قتيلاً أثناء اشتباكات في حوسان. وقالت قوات الأمن إن الصبي كان يحاول إلقاء زجاجة حارقة على أفرادها عندما أطلقت عليه النار. ويكذب شهود عيان فلسطينيون هذه الرواية.

33 - وقتلت قوات الأمن الإسرائيلية نحو 16 فلسطينيا، من بينهم طفلان، أثناء عمليات التفتيش والاعتقال وتبادل إطلاق النار والاشتباكات، بما في ذلك في 1 نيسان/أبريل في المنطقة H2 بالخليل؛ وفي 2 نيسان/أبريل و 9 نيسان/أبريل في جنين؛ وفي 10 نيسان/أبريل في بيت لحم؛ وفي 13 نيسان/أبريل

في قرية سلواد، بالقرب من رام الله، وفي نابلس؛ وفي 14 نيسان/أبريل في كفر دان، بالقرب من جنين، حيث قتل فتى يبلغ من العمر 17 عاما وفلسطينيان آخران؛ وفي 18 نيسان/أبريل في يامون، بالقرب من جنين؛ وفي 26 نيسان/أبريل في مخيم عقبة جبر للاجئين في أريحا؛ وفي 27 نيسان/أبريل في مخيم جنين للاجئين؛ وفي 2 حزيران/يونيه في مخيم الدهيشة للاجئين في بيت لحم.

34 - وقتل أربعة فلسطينيين، من بينهم امرأتان وطفل، رميا بالرصاص، حسبما ورد، خلال هجمات أو هجمات مزعومة شنتها قوات الأمن الإسرائيلية أو مدنيون إسرائيليون. ووقعت تلك الحوادث في 31 آذار/مارس بالقرب من مستوطنة نيوي دانييل؛ وفي 10 نيسان/أبريل، في الخليل؛ وفي 8 أيار/مايو، في مستوطنة تيكوا؛ وفي 1 حزيران/يونيه، بالقرب من مخيم العروب للاجئين في الخليل.

35 - وفي آذار/مارس ونيسان/أبريل، كانت التوترات شديدة في الأماكن المقدسة وفي البلدة القديمة في القدس الشرقية المحتلة وما حوله أثناء احتفال المسلمين واليهود والمسيحيين بشهر رمضان وأعياد الفصح. وتزايدت حدة التوترات بسبب المنشورات التحريضية والمعلومات المضللة التي تم تداولها على وسائل التواصل الاجتماعي.

36 - وفي 15 نيسان/أبريل، دخلت أعداد كبيرة من قوات الأمن الإسرائيلية مجمع المسجد الأقصى بينما كان الفلسطينيون يتجمعون لأداء صلاة الفجر. وألقى بعض الفلسطينيين الحجارة والألعاب النارية باتجاه قوات الأمن الإسرائيلية. وردا على ذلك، استخدمت تلك القوات القنابل الصاعقة والرصاص الإسفنجي والهراوات، بما في ذلك ضد المارة. وفي أعقاب فترة من المواجهة، دخلت الشرطة الإسرائيلية المسجد واعتقلت من بداخله. ولحقت بعض الأضرار بمبنى المسجد خلال الاشتباكات. وأصيب نحو 160 فلسطينياً، من بينهم 4 نساء و 27 طفلاً وصحفي واحد على الأقل، بينما اعتقل نحو 400 شخص، أفرج عن معظمهم في وقت لاحق من ذلك اليوم. وحسبما ذكرت قوات الأمن الإسرائيلية، أصيب ثلاثة من أفراد الشرطة بجروح. وشارك عشرات الآلاف من المصلين في صلاة الظهر في وقت لاحق من ذلك اليوم دون وقوع أي حادث يذكر.

37 - وبالإضافة إلى أحداث 15 نيسان/أبريل، أصابت قوات الأمن الإسرائيلية نحو 102 من الفلسطينيين بجروح في حوادث أخرى وقعت في البلدة القديمة وما حولها، بما في ذلك الأماكن المقدسة، من بداية شهر رمضان في 2 نيسان/أبريل وحتى عيد استقلال إسرائيل في 5 أيار/مايو، بما في ذلك اليوم نفسه. وفي غضون ذلك، أصيب ثمانية إسرائيليين بجروح على أيدي فلسطينيين في 14 حادثا منفصلا خلال تلك الفترة. وفي 14 أيار/مايو، توفي رجل فلسطيني يبلغ من العمر 23 عاما نتيجة للجروح التي أصيب بها في 22 نيسان/أبريل. وخلال تلك الفترة من الأعياد، اعتقلت قوات الأمن الإسرائيلية أكثر من 200 فلسطيني داخل الأماكن المقدسة وما حولها، من بينهم ما لا يقل عن 14 طفلا وامرأة واحدة.

38 - وفي 30 نيسان/أبريل، أطلقت قوات الأمن الإسرائيلية النار على فلسطيني فأردته قتيلا في عزون بالقرب من قلقيلية. وورد أن الرجل ألقى زجاجة حارقة على الجنود، وحسبما ظهر في لقطات فيديو للحادث، أصيب برصاصة في ظهره أثناء هروبه.

39 - وفي 5 أيار/مايو، قتل فلسطينيان من منطقة جنين ثلاثة مدنيين إسرائيليين وجرحا أربعة آخرين في هجوم إرهابي استُخدمت فيها الفؤوس في مدينة إلعاد الإسرائيلية. وألقت قوات الأمن الإسرائيلية القبض على الجناة في 8 أيار/مايو.

40 - وفي 8 أيار/مايو، أطلقت قوات الأمن الإسرائيلية النار على فلسطيني غير مسلح كان يحاول عبور السياج الأمني بالقرب من طولكرم فأردته قتيلا. وزعمت قوات الأمن أن الرجل أصيب بالرصاص وفقا لإجراءات الاعتقال التي تعمل بها.

41 - وفي 11 أيار/مايو، قتلت الصحفية الفلسطينية - الأمريكية، شيرين أبو عاقلة، رميا بالرصاص بينما كانت تغطي الاشتباكات بين قوات الأمن الإسرائيلية وفلسطينيين مسلحين في مخيم جنين للاجئين. وأصيب صحفي آخر بجروح في نفس الهجوم. وكان الاثنان يرتديان سترتين وخوذتين تبين أنهما صحفيان، واقتربا من المنطقة ببطء ليكون وجودهما مرئيا للقوات الإسرائيلية، ولم يتلقيا تحذيرات بالتوقف، حسبما ورد في التقارير.

42 - واندلعت اشتباكات أثناء جنازة أبو عاقلة في 13 أيار/مايو، عندما دخلت الشرطة الإسرائيلية مستشفى القديس يوسف في القدس الشرقية المحتلة وضربت حاملي النعش وغيرهم من المشيعين بالهراوات، مما جعل النعش يوشك على السقوط أرضا، بينما أطلقت الشرطة القنابل الصاعقة والرصاص الإسفنجي لتفريق الفلسطينيين الذين تجمعوا هناك للانضمام إلى مسيرة الجنازة، مما أدى إلى إصابة 33 شخصا بجروح واعتقال 15 آخرين.

43 - وقال النائب العام لدولة فلسطين، في النتائج الأولية التي توصل إليها في 13 أيار/مايو بشأن وفاة أبو عاقلة، إن القوات الإسرائيلية وحدها التي كان بإمكانها قتل تلك الصحفية. ولم تكن النتائج الأولية للتحقيق العسكري الذي أجرته قوات الدفاع الإسرائيلية، والتي نشرت في اليوم نفسه، نتائج حاسمة بسبب عدم إجراء فحص باليستي للرصاصة.

44 - وفي 11 أيار/مايو أيضا، قتلت قوات الأمن الإسرائيلية فتى فلسطينيا عمره 16 عاما رميا بالرصاص وأصابت آخر بجروح في البيرة، حيث كان نحو 30 شابا فلسطينيا، حسبما ذكر شهود عيان، يرشقون قوات الأمن الإسرائيلية بالحجارة. وأصيب الصبي بطلق ناري في صدره من مسافة 100 متر تقريبا، في ظروف لا يبدو أنه كان يشكل فيها تهديدا وشيكا لقوات الأمن الإسرائيلية.

45 - وفي 13 أيار/مايو، قتل فلسطيني وجندي إسرائيلي، بينما أصيب ما لا يقل عن 14 فلسطينيا آخرين من بينهم فتى يبلغ من العمر 16 عاما بجروح خلال عملية اعتقال نفذتها قوات الأمن الإسرائيلية في مخيم جنين للاجئين، أدت إلى اندلاع اشتباكات مع فلسطينيين مسلحين.

46 - وفي 16 أيار/مايو، كانت جنازة فلسطيني يبلغ من العمر 23 عاما، توفي في اليوم السابق متأثرا بجروح أصيب بها في 22 نيسان/أبريل خلال اشتباكات مع قوات الأمن الإسرائيلية في الأماكن المقدسة، قد أدت إلى مواجهات بين الشرطة الإسرائيلية والفلسطينيين في القدس الشرقية المحتلة. ونتيجة لذلك، أصيب نحو 64 فلسطينيا واثنان من أفراد الشرطة الإسرائيلية بجروح.

47 - وفي 20 أيار/مايو، خلال عملية تفتيش في جنين، جرى خلالها تبادل لإطلاق النار، أطلقت قوات الأمن الإسرائيلية النار على فلسطيني يبلغ من العمر 17 عاما فأردته قتيلا، بينما كان يلقي زجاجة حارقة حسبما ورد.

48 - وفي 24 أيار/مايو، أطلقت قوات الأمن الإسرائيلية النار على فلسطيني يبلغ من العمر 16 عاما فأردته قتيلا وأصابت أكثر من 20 آخرين بجروح في نابلس خلال اشتباكات بالقرب من قبر يوسف. وحسبما

ذكرت قوات الأمن الإسرائيلية، فإن الفلسطيني الذي قتل رميا بالرصاص ألقى زجاجة حارقة على قوات الأمن والإسرائيليين اليهود في ذلك الموقع، حسبما ورد.

49 - وفي 27 أيار/مايو، أطلقت قوات الأمن الإسرائيلية النار على فتى فلسطيني يبلغ من العمر 14 عاما فأردته قتيلا أثناء اشتباكات بالقرب من خدر، بمحافظة بيت لحم. وتضاربت الروايات حول مشاركة الفتى في الأحداث. واشتبك فلسطينيون مع قوات الأمن الإسرائيلية خلال جنازة الصبي؛ وأطلقت النار بالذخيرة الحية على ثلاثة فلسطينيين، من بينهم طفل، فأصيبوا بجروح.

50 - وفي 29 أيار/مايو، شارك ما يقرب من 000 70 من الإسرائيليين في مسيرة الأعلام المثيرة للجدل عبر البلدة القديمة في القدس احتفالا باستيلاء إسرائيل على القدس الشرقية في عام 1967. وهتف بعض المتظاهرين بعبارات عنصرية معادية للعرب، من بينها "الموت للعرب". وفي إحدى الحوادث، التي حظيت بتغطية إعلامية واسعة على وسائل التواصل الاجتماعي، بصق شاب إسرائيلي على امرأة فلسطينية عجوز وركلها. وخلال ذلك الحادث، اندلعت مشاجرات بين الفلسطينيين، من جهة، والمتظاهرين الإسرائيليين وقوات الأمن الإسرائيلية، من جهة أخرى، في جميع أنحاء القدس الشرقية المحتلة، بما فيها البلدة القديمة. وأصيب نحو 87 فلسطينيا بجروح، كما أصيب مدني إسرائيلي وأحد أفراد قوات الأمن الإسرائيلية، وألقي القبض على 72 فلسطينيا. وفي 29 و 30 أيار/مايو، في أجزاء أخرى من الضفة الغربية المحتلة، أطلقت قوات الأمن الإسرائيلية النار على 53 فلسطينيا وأصابتهم بجروح، ومن بينهم 21 مصابا بالذخيرة الحية، في اشتباكات اندلعت أثناء مظاهرات نظم الكثير منها ردا على مسيرة الأعلام.

51 - وفي وقت سابق من يوم 29 أيار/مايو، دخل عدد قياسي بلغ 600 2 من الزوار الإسرائيليين اليهود إلى باحة الحرم القدسي الشريف، حيث رفع بعضهم العلم الإسرائيلي وأدوا الصلاة، مما أدى إلى اندلاع مواجهات عنيفة بين الفلسطينيين والشرطة الإسرائيلية. وأطلقت القوات الإسرائيلية الرصاص المطاطي والقنابل الصاعقة وعبوات الغاز المسيل للدموع على الفلسطينيين واعتقلت ما لا يقل عن 20 منهم، من بينهم 3 نساء.

52 - وفي 1 حزيران/يونيه، أدت عملية هدم عقابية في يعبد، بالقرب من جنين، إلى اندلاع اشتباكات مع السكان المحليين، أطلقت خلالها قوات الأمن الإسرائيلية النار بالذخيرة الحية على فلسطيني فأردته قتيلا وأصابت ستة فلسطينيين آخرين بجروح. وتوفي فلسطيني آخر في 11 حزيران/يونيه، متأثرا بجروح أصيب بها في تلك الاشتباكات.

53 - وفي 2 حزيران/يونيه، أطلقت قوات الأمن الإسرائيلية النار على فتى فلسطيني يبلغ من العمر 17 عاماً فأردته قتيلا في المدية، رام الله، في ظروف غير واضحة.

54 - وفي 9 حزيران/يونيه، أطلقت قوات الأمن الإسرائيلية النار على رجل فلسطيني خلال اشتباكات اندلعت أثناء عملية تفتيش في حلحول، بالقرب من الخليل، فأردته قتيلا. وأصيب أربعة فلسطينيين آخرين، من بينهم طفلان، بجروح بالذخيرة الحية.

55 - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، استمر تزايد عمليات اعتقال الفلسطينيين، بمن فيهم الأطفال. وفي 31 أيار/مايو، كان 700 4 فلسطينياً، من بينهم 170 طفلا، محتجزين في السجون الإسرائيلية. ومن أصل ذلك العدد، كان 640 فلسطينيا، من بينهم طفل واحد، محتجزين احتجازا إداريا بدون تهمة أو محاكمة.

56 - وعلى خلفية استمرار الأنشطة الاستيطانية والضغط المتواصل على المجتمعات الفلسطينية في الضفة الغربية المحتلة، تزايدت أعمال العنف المتصلة بالمستوطنين، لا سيما في أعقاب الهجمات الإرهابية في إسرائيل.

57 - وفي 10 نيسان/أبريل، قام عشرات الفلسطينيين بتخريب موقع يهودي مقدس يقع في مدينة نابلس وأضرموا النار فيه، قبل أن تفرقهم قوات الأمن الفلسطينية.

58 - وفي 17 نيسان/أبريل، في البلدة القديمة في القدس، هاجم فلسطينيون ثلاثة من المصلين اليهود وهم في طريقهم إلى حائط المبكى، ورشقوا عدة حافلات بالحجارة، مما أدى إلى إصابة سبعة إسرائيليين بجروح، ومن بينهم فتاة عمرها 13 عاما. واعتقل نحو تسعة فلسطينيين بسبب تلك الهجمات.

59 - وفي 23 نيسان/أبريل، أطلق أفراد قوات الأمن الإسرائيلية والمستوطنون الذخيرة الحية على أسرة فلسطينية في أرض زراعية بالقرب من صوريف بمحافظة الخليل، فأصابوا ثلاثة أشخاص بجروح، من بينهم فتى عمره 16 عاما. وقدم الأشخاص الذين أصيبوا شكوى إلى الشرطة الإسرائيلية.

60 - وفي 26 نيسان/أبريل، أقام مستوطنون إسرائيليون خيمة على أرض خاصة يملكها فلسطينيون بالقرب من مستوطنة معاليه أدوميم. وعندما طُلب منهم المغادرة هاجم المستوطنون أربعة فلسطينيين وأصابوهم بجروح، من بينهم شخص يبلغ من العمر 68 عاما أُصيب بعدة كسور.

61 - وفي 29 نيسان/أبريل، أطلق مسلحون فلسطينيون النار على حارس مدني إسرائيلي في مستوطنة أرئيل وأردوه قتيلا. واعتقلت قوات الأمن الإسرائيلية شخصين للاشتباه بهما في 30 نيسان/أبريل.

62 - وفي 8 أيار/مايو، دخل مستوطنون إسرائيليون، برفقة قوات الأمن الإسرائيلية، بلدة حارس الفلسطينية، غرب سلفيت، واشتبكوا مع شبان محليين. وأصيب شاب فلسطيني بالذخيرة الحية، على يد أحد المستوطنين، حسبما ورد، وأطلقت قوات الأمن الإسرائيلية النار على اثنين آخرين بالرصاص المعدني المغلف بالمطاط.

63 - وفي الفترة من 20 إلى 26 أيار/مايو، اشتبك مستوطنون إسرائيليون وأفراد قوات الأمن الإسرائيلية مع فلسطينيين في حوارة، نابلس، في سلسلة حوادث أزال فيها المستوطنون الإسرائيليون الأعلام الفلسطينية في القرية. وأصيب ما لا يقل عن 54 فلسطينيا في تلك الاشتباكات.

64 - وفي 22 أيار/مايو، دخل مستوطنون إسرائيليون إلى قصرة، جنوب نابلس، ورشقوا صبيين فلسطينيين بالحجارة، مما أدى إلى نقل أحدهما إلى المستشفى إثر إصابته بجرح في الرأس.

65 - وفي 27 أيار/مايو، هاجم مستوطنون إسرائيليون منازل الفلسطينيين ومركباتهم بالحجارة في منطقة الرأس في الخليل، مما أدى إلى اندلاع اشتباكات مع الفلسطينيين. وأصيب ثلاثة فلسطينيين من بينهم طفل بجروح في تلك الاشتباكات.

66 - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أطلقت الجماعات الفلسطينية المسلحة في غزة خمسة صواريخ وثلاث قذائف هاون باتجاه إسرائيل، سقطت إحداها في بلدة سديروت الإسرائيلية، مما تسبب في أضرار في الممتلكات. وردا على ذلك، شن جيش الدفاع الإسرائيلي ثمانية غارات جوية وأطلق 21 صاروخا على ما قال إنه أهداف لحماس في غزة، ولم يبلغ عن إصابات إثر ذلك.

67 - وفي أعقاب إطلاق الصواريخ، أغلقت السلطات الإسرائيلية معبر إيريز بين غزة وإسرائيل أمام العمال والتجار الفلسطينيين يومي 24 و 25 نيسان/أبريل. وأغلقت السلطات الإسرائيلية المعبر مرة أخرى، في الفترة من 3 إلى 14 أيار/مايو، باستثناء الحالات الإنسانية. وأدى الإغلاق إلى خسائر اقتصادية كبيرة، إذ لم يتمكن العمال من دخول إسرائيل. واتُّخذ قرار إغلاق المعبر بعد الهجوم الإرهابي الذي وقع في إلعاد في إسرائيل وعقب نداءات كبار قادة حماس التي دعت الفلسطينيين إلى تنفيذ المزيد من الهجمات ضد الإسرائيليين.

68 - وفي الفترة من 25 إلى 27 نيسان/أبريل، اعتقلت قوات الأمن الإسرائيلية 11 صيادا، من بينهم ثلاثة أطفال، مما أدى إلى إصابة ثلاثة من الصيادين بجروح أثناء العملية، وصادرت أربعة قوارب قبالة ساحل غزة بدعوى انتهاكها الحد الأقصى للصيد البحري، الذي تحدده إسرائيل حاليا في 15 ميلا بحريا. وفي الفترة من 25 أيار/مايو إلى 9 حزيران/يونيه، اعتقلت قوات الأمن الإسرائيلية 16 صيادا، من بينهم طفل، قبالة ساحل غزة، مما أدى إلى إصابة ستة من الصيادين بالرصاص المعدني المغلف بالمطاط، وصادرت خمسة قوارب. وحتى الآن، في عام 2022، اعتقلت قوات الأمن الإسرائيلية 41 صيادا من غزة، مما أدى إلى إصابة 15 منهم بجروح، مقارنة بـ 11 صيادا فقط في عام 2021. وحسبما ذكر الجيش الإسرائيلي، أحبطت القوات البحرية في 8 نيسان/أبريل محاولة لتهريب أسلحة عن طريق البحر واعتقلت ثلاثة فلسطينيين.

69 - وفي 15 حزيران/يونيه، أدانت محكمة منطقة بئر السبع المدير السابق لمؤسسة الرؤية العالمية في غزة، محمد الحلبي، إذ وجهت إليه 13 تهمة بالإرهاب، منها الانتماء إلى منظمة إرهابية وتحويل أموال المساعدة الإنسانية لتمويل أنشطة إرهابية تقوم بها الجماعات المسلحة في غزة. وأعلن الحلبي، الذي نفى باستمرار التهم الموجهة إليه، وفريق دفاعه أنه سيستأنف الحكم. وقد اعتقلت السلطات الإسرائيلية الحلبي في عام 2016، حيث ظل رهن الاحتجاز خلال إجراءات المحكمة، التي امتدت ست سنوات وتم تأجيلها عدة مرات.

رابعا - التحريض والاستفزازات والخطابات المؤجِّجة للمشاعر

70 - أهاب مجلس الأمن، في قراره 2334 (2016)، بالطرفين أن يتصرفا وفقا للقانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني، والاتفاقات والالتزامات السابقة بينهما، وأن يلزما الهدوء وضبط النفس، وأن يمتنعا عن أعمال الاستفزاز والتحريض والخطابات الملهبة للمشاعر، بهدف تحقيق جملة أمور منها وقف تصاعد الحالة على أرض الواقع، مما يفضي إلى إعادة بناء الثقة، والعمل من خلال السياسات والإجراءات على إظهار التزام حقيقي بحل الدولتين، وتهيئة الظروف اللازمة لتعزيز السلام.

71 - وازدادت حدة التوتر حول الأماكن المقدسة في القدس الشرقية المحتلة خلال الفترة التي صادفت مختلف الأعياد الدينية، حين أنكر بعض مسؤولي فتح والسلطة الفلسطينية وجود صلة بين اليهود والقدس وادعوا أن السلطات الإسرائيلية تعتزم السماح للمتطرفين اليهود "باقتحام المسجد الأقصى في البلدة القديمة في القدس لذبح الأضاحي"، وهو ادعاء نفته الشرطة الإسرائيلية ومسؤولون إسرائيليون آخرون عدة مرات. وأشاد مسؤولو فتح وحماس بمرتكبي الهجمات الإرهابية الأخيرة داخل إسرائيل ومجدوهم، على الرغم من الإدانات الواضحة التي أصدرها رئيس دولة فلسطين، محمود عباس، بشأن تلك الهجمات. وبالإضافة إلى ذلك، دعا قادة حماس إلى شن مزيد من الهجمات ضد الإسرائيليين، حيث قال أحدهم أن "كل من يملك بندقية يجب أن يأخذها، وكل من ليست له بندقية يجب أن يأخذ سكين جزار أو أي سكين يمكنه الحصول عليه".

72 - وتفاقمت التوترات في القدس الشرقية المحتلة خلال شهر رمضان بسبب قيام عضو إسرائيلي من اليمين المتطرف في الكنيست بزيارة الأماكن المقدسة مرتين خلال الفترة المشمولة بالتقرير، بعد حصوله على موافقة الشرطة. كما إنه حاول قيادة مسيرة ذات طابع قومي عبر باب دمشق وحي المسلمين في البلدة القديمة. ولم تأذن الشرطة بالمسيرة، التي منعتها السلطات الإسرائيلية في نهاية المطاف. ووافقت السلطات الإسرائيلية على تنظيم مسيرة استفزازية سنوية منفصلة بالأعلام، شقت طريقها عبر باب دمشق وحي المسلمين في 29 أيار/مايو.

73 - كما إن التصرفات التي قامت بها السلطات الإسرائيلية أثناء جنازة شيرين أبو عاقلة اكتست طابعا عدوانيا واستفزازيا، إذ دخلت الشرطة المستشفى وضربت حاملي النعش وغيرهم من المشيعين بالهراوات. وانتقد عضو في الكنيست قرار مفوض الشرطة الإسرائيلية الداعي إلى التحقيق في تلك الحوادث، قائلا إن أبو عاقلة كان عنصرا من عناصر "آلة الحرب العربية ضد إسرائيل".

74 - وفي تصريحات أدلى بها في مدرسة دينية في إحدى المستوطنات في الضفة الغربية المحتلة، قال قائد عسكري إسرائيلي إن "الجيش والمستوطنات كيان واحد". وقد وبخه رؤساؤه في وقت لاحق على تلك التصريحات. وفي مدرسة ثانوية في مستوطنة أخرى من مستوطنات الضفة الغربية، قال نائب وزير في حكومة إسرائيل إنه "إذا كان هناك زر يمكنك الضغط عليه لجعل جميع العرب يختفون ... لضغطت على ذلك الزر".

75 - وفي معرض حديثه في جلسة عامة للكنيست، هدد عضو في الكنيست الطلاب العرب الإسرائيليين الذين يرفعون الأعلام الفلسطينية في الجامعات الإسرائيلية، إذ قال لهم "تذكروا ... نكبتكم" في عام 1948، وأضاف قائلا "إذا لم تلزموا الهدوء، فإننا سنلقنكم درسا لن تنسوه".

خامسا - اتخاذ خطوات إيجابية لعكس مسار الاتجاهات السلبية

76 - دعا مجلس الأمن في قراره 2334 (2016) إلى اتخاذ خطوات إيجابية على الفور لعكس مسار الاتجاهات السلبية القائمة على أرض الواقع، التي تهدد إمكانية تطبيق حل الدولتين. وقد استمرت الاتجاهات السلبية على أرض الواقع خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

77 - وفي 26 آذار/مارس، أجرت اللجنة المركزية للانتخابات في دولة فلسطين المرحلة الثانية من انتخابات المجالس المحلية، التي نُظمت في أكبر المجتمعات المحلية في الضفة الغربية المحتلة. وأدلى ما يقرب من 54 في المائة من الناخبين المؤهلين البالغ عددهم حوالي 000 715 بأصواتهم في 50 منافسة انتخابية. وفازت القوائم المستقلة بنسبة 64,4 في المائة من مقاعد المجالس المتنافس عليها، بينما انتخبت النساء، وفقا لنظام الحصص، لشغل 18 في المائة من مقاعد المجلس المتنافس عليها. وفي كانون الثاني/يناير، أجَّل مجلس وزراء دولة فلسطين الانتخابات المحلية في غزة بعد أن طالبت حماس بضمانات بأن الانتخابات الرئاسية والتشريعية ستجرى بالتزامن مع الانتخابات المحلية، وأثارت مخاوف بشأن حياد المحاكم الانتخابية.

78 - وفي 27 آذار/مارس، أعلنت حكومة إسرائيل أنها زادت الحصة المعتمدة من التصاريح المتاحة للعمال الفلسطينيين من غزة الذين يرغبون في دخول إسرائيل، لتبلغ 000 20 تصريح. وحتى 9 حزيران/يونيه، أصدر نحو 900 9 من تصاريح الاحتياجات الاقتصادية. ويضاف ذلك العدد إلى نحو

500 2 من التصاريح الجارية المخصصة للتجار ورجال الأعمال. وفي تطور ذي صلة بذلك، خصصت الحكومة نحو 12 مليون دولار لتحسين المعابر بين غزة وإسرائيل، حيث ظلت كمية البضائع الخارجة من غزة في مستوى مرتفع نسبيا. وفي قرار منفصل، وافقت السلطات الإسرائيلية على استيراد معدات طبية أساسية إلى غزة، مثل أجهزة الأشعة السينية المتنقلة، وخففت القيود المفروضة على استيراد 56 جهاز اتصال إلى غزة، كثير منها عادية.

79 - وفي 10 أيار/مايو، أصدر الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني إحصاءات القوى العاملة للربع الأول من عام 2022، التي بينت أن عدد الفلسطينيين العاملين في إسرائيل زاد بنسبة 33 في المائة تقريبا، مرتفعا من نحو 000 130 عامل في نهاية عام 2021 إلى نحو 000 173 عامل في نهاية الربع الأول من عام 2022. وواصل الاقتصاد الفلسطيني انتعاشه من آثار أزمة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، حيث ارتفع معدل مشاركة القوى العاملة في الربع الأول من عام 2022، سواء في الضفة الغربية المحتلة أو في قطاع غزة، مقارنة بالربع الأخير من عام 2021.

80 - وفي غزة، واصلت الأمم المتحدة تقديم المساعدة الإنسانية والإنمائية الحيوية. كما إنها واصلت المشاركة في الجهود الدبلوماسية بغية تشجيع إسرائيل على المزيد من تخفيف القيود المفروضة على حركة الأشخاص والبضائع من غزة وإليها. وفي أعقاب اتفاق بين السلطة الفلسطينية وإسرائيل، وضعت خطط لدعم تنشيط قطاع مصائد الأسماك في غزة، بما في ذلك عن طريق تيسير دخول المواد ذات الاستخدام المزدوج في إطار آلية إعادة إعمار غزة. ومن أجل تحسين خدمات طب الأورام في غزة وتخفيف عبء الديون التي تتكبدها السلطة الفلسطينية بسبب الإحالات الطبية، تقدم الأمم المتحدة الدعم في الاستعدادات لوضع خطة تنفيذية خمسية لطب الأورام، تشمل الوقاية والعلاج والرعاية الملطفة.

81 - واستمرت عملية إعادة إعمار المنازل التي تضررت كليا أو جزئيا خلال تصعيد أيار/مايو 2021، وإن كان ذلك ببطء، ويرجع ذلك إلى حد كبير إلى نقص الأموال. وارتفع حجم البضائع الخارجة من غزة عبر معبر كرم أبو سالم بنسبة 34 في المائة مقارنة بمتوسط حجم البضائع الخارجة قبل التصعيد، ومعظمها من المنتجات الزراعية. وانخفض حجم المواد والبضائع التي تدخل غزة عبر معبر كرم أبو سالم بنسبة 19 في المائة مقارنة بفترة ما قبل التصعيد، في حين حدثت زيادة طفيفة في حجم المواد والبضائع التي نقلت عبر معبر رفح، حيث دخل نحو 000 3 طن من حديد التسليح إلى غزة.

82 - وتهدد زيادات الأسعار واضطرابات الأسواق، التي تفاقمت بسبب الحرب في أوكرانيا، الأمن الغذائي للأسر الضعيفة في الأرض الفلسطينية المحتلة وقدرة الأمم المتحدة على الاستمرار في تقديم الخدمات. أما تكاليف التوزيع الفصلية التي تتكبدها وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) في غزة، حيث توفر الأمم المتحدة ما يقرب من 60 في المائة من الإمدادات الغذائية، فإنها ارتفعت بنسبة 42 في المائة مقارنة بمتوسط تكاليف التوزيع التي تكبدتها الوكالة في عام 2021. وفي الوقت نفسه، تضاءل أثر المساعدة التي يقدمها برنامج الأغذية العالمي بواسطة القسائم الإلكترونية، وذلك بسبب ارتفاع أسعار المواد الغذائية.

83 - وفي 10 أيار/مايو، اجتمعت في بروكسل لجنة الاتصال المخصصة لتنسيق المساعدة الدولية المقدمة إلى الفلسطينيين، وتناولت المسائل الاقتصادية الرئيسية، بما في ذلك الإصلاحات المالية للسلطة الفلسطينية، وتعزيز إيرادات السلطة الفلسطينية، وتحسين التجارة وإمدادات المياه والطاقة. والتزمت السلطة

الفلسطينية بالعمل مع الشركاء الدوليين، بما في ذلك صندوق النقد الدولي، من أجل تحسين الإدارة المالية العامة إجمالا والبدء في تنفيذ الإصلاحات الهامة بحلول الربع الثالث من عام 2022، وهي الإصلاحات التي من شأنها حفظ الاستدامة المالية. وفي غضون ذلك، أبرزت حكومة إسرائيل تصميمها على تعزيز السلطة الفلسطينية واتخاذ خطوات اقتصادية إضافية في الأشهر المقبلة. وفي حين أشار العديد من المشاركين إلى بعض الخطوات الإيجابية التي اتخذتها إسرائيل في الأشهر الأخيرة فيما يتعلق بحركة الأشخاص والبضائع، فقد شددوا على ضرورة ترسيخ هذه الخطوات في إطار مناقشات وآفاق سياسية أوسع نطاقا.

84 - وفي 31 أيار/مايو، اجتمع مئات من نشطاء المجتمع المدني الفلسطينيين والإسرائيليين في القدس لحضور واحد من أكبر مؤتمرات المنظمات العاملة في مجال بناء السلام على الإطلاق، الذي نظمه التحالف من أجل السلام في الشرق الأوسط. وخلال المؤتمر، الذي حضره ممثلون عن الأمم المتحدة ودبلوماسيون من نحو 30 بلدا، ناقش المشاركون، في جملة أمور، سبل الزيادة في أثر عملهم وكيفية استخدام مبادرات بناء السلام أداةً لتغيير السياسات.

85 - في 14 حزيران/يونيه، أعلنت المفوضية الأوروبية عن تجديد حزمة الدعم المالي لتبلغ 224,8 مليون يورو لفائدة الشعب الفلسطيني، منها 145,35 مليون يورو في شكل دعم مباشر للسلطة الفلسطينية لدفع رواتب ومعاشات موظفي الخدمة المدنية، وبدلات للأسر الضعيفة، ودعم مالي لخدمات الإحالة إلى مستشفيات القدس الشرقية واللقاحات المضادة لفيروس كوفيد-19. وتشمل حزمة الدعم أيضا تمويلا مخصصا لمشاريع البنية التحتية لإمدادات الغاز ومحطة تحلية المياه المركزية في غزة.

سادسا - الجهود المبذولة من الطرفين والمجتمع الدولي للمضي قدما بعملية السلام والتطورات الأخرى ذات الصلة

86 - دعا مجلس الأمن، في قراره 2334 (2016)، جميع الدول إلى التمييز في تعاملاتها ذات الصلة بين إقليم دولة إسرائيل والأراضي المحتلة منذ عام 1967.

87 - وفي 13 أيار/مايو، قضت الوكالة الكندية لتفتيش الأغذية بأن العلامات التي تحمل عبارة "product of Israel" دون أي معلومات توضيحية إضافية، والتي تلصق على اثنين من أنواع النبيذ المنتجة في المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية المحتلة تعتبر "زائفة"، وبالتالي لا تمتثل للقوانين التنظيمية الاتحادية الكندية الواجبة التطبيق فيما يتعلق بوضع العلامات على المنتجات الغذائية. واتخذت الوكالة قرارها بناء على قرار أصدرته محكمة الاستئناف الاتحادية الكندية في أيار/مايو 2021 بشأن هذه المسألة، وعلى الإجراءات القضائية السابقة ذات الصلة في كندا، التي تناولها المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط وممثلي الشخصي لدى منظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الفلسطينية عندما قدم إحاطة إلى مجلس الأمن بشأن تقريري الفصلي الحادي عشر (انظر S/PV.8625).

88 - وفي 10 حزيران/يونيه، أعلنت وزارة خارجية النرويج أن "المواد الغذائية التي مَصْدرُها الأراضي التي تحتلها دولة إسرائيل يجب أن تحمل إشارة إلى أراضيها الأصلية مصحوبةً، إذا كانت تلك المواد الغذائية من مستوطنة إسرائيلية داخل تلك الأراضي، بإشارة إلى ذلك المصدر"، مع الإشارة إلى أن من شأن ذلك الشرط أن يمتثل لحكم محكمة العدل الأوروبية الصادر في كانون الأول/ديسمبر 2019 بشأن تفسير القاعدة التنظيمية 2011/1169 الصادرة عن الاتحاد الأوروبي (المعروفة أيضا باسم لائحة الاتحاد الأوروبي بشأن

توفير معلومات عن الأغذية للمستهلكين). وقد سبق أن تطرقت لهذا الحكم في تقريري الفصلي الثاني عشر (S/2019/938). وأضافت الوزارة أن تلك اللائحة أدرجت في الاتفاق المتعلق بالمنطقة الاقتصادية الأوروبية، ومن ثم فإن تنفيذها جزء من التزامات البلد بموجب ذلك الاتفاق.

89 - وأهاب مجلس الأمن أيضا في قراره 2334 (2016) بجميع الأطراف أن تواصل، في سبيل تعزيز السلام والأمن، بذل الجهود الجماعية الرامية إلى بدء مفاوضات ذات مصداقية بشأن جميع مسائل الوضع النهائي في عملية السلام في الشرق الأوسط، وحث في ذلك الصدد على تكثيف وتسريع وتيرة الجهود وأنشطة الدعم الدبلوماسية على الصعيدين الدولي والإقليمي من أجل تحقيق سلام شامل وعادل ودائم في الشرق الأوسط دون تأخير على أساس قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، ومرجعيات مدريد، بما في ذلك مبدأ الأرض مقابل السلام ومبادرة السلام العربية وخريطة الطريق التي وضعتها المجموعة الرباعية، وإنهاء الاحتلال الإسرائيلي الذي بدأ في عام 1967. وأكد المجلس أنه لن يعترف بأي تغييرات في خطوط الرابع من حزيران/يونيه 1967، بما في ذلك ما يتعلق بالقدس، سوى التغييرات التي يتفق عليها الطرفان من خلال المفاوضات. ولم تتخذ أي خطوات من هذا القبيل خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

سابعا - ملاحظات

90 - لا يزال القلق العميق يساورني بشأن استمرار التوسع الاستيطاني الإسرائيلي في الضفة الغربية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، مع التقدم في تشييد أكبر عدد من الوحدات الاستيطانية منذ تشرين الأول/أكتوبر 2020. فالمستوطنات تزيد من ترسيخ الاحتلال العسكري الإسرائيلي، وتقوّض حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير والسيادة، وتتعدى على الأرض والموارد الطبيعية الفلسطينية، وتعوق حرية تنقل السكان الفلسطينيين.

91 - والمستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية المحتلة، بما في ذلك القدس الشرقية، ليس لها أي شرعية قانونية وتشكّل انتهاكا صارخا للقانون الدولي ولقرارات الأمم المتحدة. وهي تنال من إمكانية تحقيق حلّ قائم على وجود دولتين، من خلال التقويض المنهجي لإمكانية إقامة دولة فلسطينية ذات سيادة تتمتع بالاستقلال وتكون أراضيها متصلة جغرافيا وتتوافر لها مقومات البقاء. وإني أحث حكومة إسرائيل على وقف جميع الأنشطة الاستيطانية على الفور، تمشيا مع التزاماتها بموجب القانون الدولي.

92 - والنشاط الاستيطاني، إلى جانب القيود الإسرائيلية المفروضة على الأراضي، يقوض أيضا الإمكانات الاقتصادية الفلسطينية. وتغطي الحدود البلدية للمستوطنات حوالي 10 في المائة من الضفة الغربية المحتلة. وقد تم تصنيف ما يقرب من 18 في المائة من المنطقة جيم من الضفة الغربية المحتلة منطقةً عسكريةً مغلقة للتدريب، مع تصنيف نحو 50 في المائة أخرى كأراضي تابعة للدولة أو محميات طبيعية أو خاضعة لولاية مجلس الاستيطان، مما أدى فعليا إلى إغلاقها أمام أنشطة الفلسطينيين في مجالات البناء والاقتصاد والتنمية.

93 - وفي عدد متزايد من المواقع في جميع أنحاء الأرض الفلسطينية المحتلة، قطع المستوطنون طرق الوصول إلى أراضي الرعي التي طالما استخدمها الرعاة الفلسطينيون، وأقاموا عليها مباني غير مأذون بها، مما حرم الفلسطينيين فعليا من الوصول إلى تلك الأراضي. وهذه القيود المفروضة على وصول الفلسطينيين إلى الأصول الإنتاجية في المنطقة جيم تحد كثيرا من الإمكانات الاقتصادية الفلسطينية.

94 - وأشعر بالقلق بوجه خاص من الأنباء التي تفيد بأن مستوطنين مسلحين يشنون هجمات داخل المجتمعات الفلسطينية، وأحيانا على مقربة من قوات الأمن الإسرائيلية وبدعم منها. ونادرا ما يحاسب المستوطنون على هذه الهجمات، مما يزيد من مستوى التهديد الذي يتعرض له الفلسطينيون وممتلكاتهم. وإسرائيل، بوصفها السلطة القائمة بالاحتلال، ملزمة بحماية الفلسطينيين وممتلكاتهم في الأرض الفلسطينية المحتلة.

95 - ويساورني قلق شديد إزاء الآثار المحتملة لحكم المحكمة العليا بشأن مسافر يطا والخسائر الإنسانية التي تلحق بالمجتمعات المحلية المعنية إذا نُفذت أوامر الإخلاء. ولا يسمح القانون الإنساني الدولي إلا بالإجلاء المؤقت للسكان المدنيين من أجل حفظ أمنهم أو لسبب عسكري قاهر. ومما يظل مدعاة للقلق استمرار عمليات هدم ومصادرة المباني المملوكة للفلسطينيين، بما في ذلك المشاريع الإنسانية الممولة دوليا، فضلا عن المنشآت المتصلة بتوليد الدخل وتوفير الخدمات الأساسية. وأنا أدعو حكومة إسرائيل إلى الكف عن هدم الممتلكات الفلسطينية وإلى منع التشريد المحتمل للفلسطينيين وإخلائهم قسريا، وفقا لالتزامات إسرائيل بموجب القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، وإلى اعتماد خطط تمكّن تلك المجتمعات المحلية من البناء بصورة قانونية ومن تلبية احتياجاتها الإنمائية. فعمليات الهدم والإخلاء القسري تنطوي على العديد من انتهاكات حقوق الإنسان وتُثير القلق بشأن خطر النقل القسري.

96 - وما زلت أشعر بقلق بالغ من استمرار ضد المدنيين، الذي يؤدي إلى تفاقم انعدام الثقة وتقويض إمكانية إيجاد حل سلمي للنزاع. ولا بد من وقف أعمال العنف ومن محاسبة جميع الجناة. وإني أدين جميع الهجمات الإرهابية التي تنفذ ضد المدنيين في إسرائيل. فتلك الهجمات، وهي الأكثر دموية منذ سنوات، يجب أن يرفضها الجميع بوضوح.

97 - وأنا أدين أيضا استمرار قتل الفلسطينيين، بمن فيهم الأطفال، على أيدي قوات الأمن الإسرائيلية، بما في ذلك في الحوادث التي لا يبدو فيها أنهم يشكلون تهديدا وشيكا للحياة. ويثير تواتر هذه الحوادث تساؤلات كبيرة حول امتثال قواعد الاشتباك التي تعمل بها قوات الأمن الإسرائيلية للقانون الدولي، بما فيه المعايير الدولية لحقوق الإنسان التي تنظم استخدام الأسلحة النارية. وأكرر أن على قوات الأمن أن تتحلى بأقصى درجات ضبط النفس، وأن لا تستخدم القوة المميتة إلا عندما يستحيل تفاديها تماما من أجل حماية الأرواح وإجراء تحقيقات شاملة ومستقلة ونزيهة وفورية في جميع حالات الاستخدام المفرط المحتمل للقوة.

98 - وإني أشعر بالجزع إزاء مقتل الصحفية شيرين أبو عاقلة. فقد كان تدفق مشاعر التعاطف من آلاف المشيعين الفلسطينيين خلال موكب الجنازة مشهدا مؤثرا. وكانت من دواعي القلق المواجهات بين قوات الأمن الإسرائيلية والفلسطينيين الذين تجمعوا في مستشفى القديس يوسف، وتصرفات بعض أفراد الشرطة الموجودين في مكان الحادث. وأنا أكرر إدانة مجلس الأمن بالإجماع لمقتلها ونداءه الداعي إلى محاسبة المسؤولين عنها. وأكرر دعوتي إلى إجراء تحقيق مستقل وشفاف في حادث قتلها. وإني أدين جميع الاعتداءات على الصحفيين وعمليات قتلهم؛ فينبغي ألا يكونوا أبداً هدفا لأعمال العنف. وإن الصحافة الحرة ضرورية للسلام والعدالة والتنمية المستدامة وحقوق الإنسان.

99 - وأكرر التأكيد على أن القانون الدولي الإنساني يحظر إطلاق الصواريخ بشكل عشوائي على المراكز السكانية الإسرائيلية، وأن ذلك يجب أن يتوقف فورا.

100 - وإني أشعر بالحيرة بشكل خاص من استمرار وقوع الأطفال ضحايا للعنف والاعتقال بأعداد كبيرة والاحتجاز لفترات طويلة، بما في ذلك الاحتجاز العسكري. فالأطفال لهم حق التمتع بحماية خاصة، في حين

ينبغي إيلاء الاعتبار الأول لمصلحتهم الفضلى في كل إجراء يخصهم، بما في ذلك في سياق عمليات إنفاذ القانون. وأكرر دعوتي إسرائيل إلى استخدام الاحتجاز كملاذ أخير ولأقصر مدة مناسبة، وإلى إنهاء الاحتجاز الإداري للأطفال، ومنع جميع أشكال سوء المعاملة أثناء الاحتجاز. وينبغي ألا يكون الأطفال هدفاً للعنف أو أن يتعرَّضوا للأذى أبداً.

101 - ويساورني القلق من أن عدد المعتقلين الإداريين الفلسطينيين، المحتجزين في السجون الإسرائيلية دون أن يحاكموا ودون أن توجه إليهم تهم هو الأعلى منذ عام 2016، حسبما تذكر مصلحة السجون الإسرائيلية. لذا ينبغي توجيه التهم إلى جميع المحتجزين على وجه السرعة والحرص على منحهم ضمانات المحاكمة العادلة أو الإفراج عنهم.

102 - وما زال مصير مدنيَّيْن إسرائيليَيْن وجثماني جنديَيْن من جيش الدفاع الإسرائيلي تحتفظ بهما حماس في قطاع غزة من الشواغل الإنسانية المهمة. وأدعو حركة حماس إلى تقديم معلومات عن حالة هؤلاء على نحو ما يقتضيه القانون الدولي الإنساني، وإلى أن تعيد الجثمانين اللذين تحتجزهما إلى الأسرتين.

103 - وما زلت أشعر بالقلق أيضا من استمرار الممارسة الإسرائيلية المتمثلة في احتجاز جثث الفلسطينيين الذين قتلوا، ومجموعها 103 جثث، من بينهم 3 نساء و 10 أطفال على الأقل. وأدعو إسرائيل إلى إعادة الجثامين المحتجزة إلى أسر أصحابها وفقا لالتزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني.

104 - وما زال يساورني القلق من الحالات المتعددة التي يستخدم فيها المسؤولون خطابا خطيرا ومنطويا على الكراهية، مما أدي إلى زيادة التوتر وإشعال فتيل العنف خلال الفترة المشمولة بالتقرير. ومن واجب الجميع إدانة الإرهاب والعنف والتحريض إدانة صريحة ورفضهم رفضا باتا وعدم تمجيدهم أو توسيع نطاقهم. وأرحب بالإدانات الواضحة التي أدلى بها السيد عباس بشأن الهجمات الوحشية ضد المدنيين الإسرائيليين في تل أبيب وبني براك وإلعاد، وكذلك بالرفض القوي الذي أعرب عنه كبار الوزراء في حكومة إسرائيل إزاء العنصرية الصارخة التي أظهرها أعضاء الجماعات المتطرفة تجاه الفلسطينيين في مسيرة الأعلام في القدس.

105 - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، مرة أخرى، شوهد بوضوح تقلب التطورات في الأماكن المقدسة في القدس. وأنا أكرر وأشدد على دعوتي إلى الأطراف بأن تحترم وتحافظ على الوضع القائم، مع مراعاة الدور الخاص والتاريخي الذي تؤديه الأردن كوصي على الأماكن المقدسة الإسلامية والمسيحية في القدس. ومن الأهمية بمكان أن تحافظ جميع الجهات الفاعلة ذات الصلة على قنوات اتصال مفتوحة لكي يمكن تجنب الأزمات والمزيد من العنف.

106 - وما زال يساورني القلق إزاء هشاشة الديناميات السياسية والأمنية الراهنة، ولا سيما في الضفة الغربية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية. فقد تسبب استمرار العوامل المحركة للنزاع وغياب الآفاق السياسية في تمكين المتطرفين، كما أنه يؤدي إلى تآكل تصور الفلسطينيين والإسرائيليين بأن حل النزاع أمر قابل للتحقيق. وما فتئت خطورة هذه الديناميات تتزايد.

107 - وتتطلب الأزمة المالية التي تواجه السلطة الفلسطينية اهتماما عاجلا، إذ تفاقمت بسبب قيود الاحتلال وغياب الإصلاحات الفلسطينية الجادة وعدم وضوح آفاق الدعم المقدم من المانحين. فلم يتم دفع الرواتب الكاملة لموظفي الخدمة المدنية منذ تشرين الأول/أكتوبر 2021. ولم تعد الإنتاجية الاقتصادية إلى مستويات ما قبل الجائحة، ولا سيما في قطاع غزة، حيث يبلغ معدل البطالة حوالي 47 في المائة، ويبلغ معدل الفقر 60 في المائة. ولئن تحسنت إيرادات السلطة الفلسطينية في الأشهر الأخيرة، فإن النفقات

ما فتئت تتزايد، ولم يرد الدعم الكافي للميزانية من المانحين. وهذه العوامل مجتمعة تجعل من الصعب بصورة متزايدة على السلطة الفلسطينية أن تفي بالحد الأدنى من النفقات المتكررة، ناهيك عن معالجة المتأخرات غير المسددة والقيام باستثمارات حاسمة في الاقتصاد والشعب الفلسطيني. ويجب على الأطراف والشركاء الإقليميين والدوليين أن يبذلوا جهودا متضافرة لنقل السلطة الفلسطينية إلى أساس مالي أكثر ثباتا مع معالجة القضايا المنهجية الأوسع نطاقا. وفي هذا الصدد، أرحب بتجدد الدعم المالي المقدم من الاتحاد الأوروبي، الذي سيوفر الإغاثة المؤقتة الحاسمة للسلطة الفلسطينية.

108 - وبينما شهدنا بعض المبادرات المشجعة والتعاون الإسرائيلي - الفلسطيني للتصدي للتحديات الاقتصادية في الأشهر الأخيرة، فإني أشجع قادة الجانبين على اتخاذ القرارات الحاسمة التي من شأنها أن تساعد على الحد من تصعيد الأوضاع. وحيث أن اتخاذ خطوات فورية لعكس الاتجاهات السلبية ودعم الشعب الفلسطيني أمر أساسي، فإن هناك حاجة إلى أن يتبع الطرفان والمجتمع الدولي نهجا استراتيجيا أفضل تنسيقا. ويجب توسيع نطاق الإغاثة الاقتصادية وجعلها أكثر استدامة. وإن وجود إطار تنظيمي مُحدث ومتفق عليه للعلاقات الاقتصادية الإسرائيلية - الفلسطينية ليس حيويا لتحقيق مكاسب اقتصادية ذات مغزى للفلسطينيين فحسب، ولكنه سيضيف أيضا منظورا سياسيا ملموسا لذلك التقدم.

109 - ويجب أن يقترن ذلك النهج بخطوات سياسية وأمنية تعالج الدوافع الأساسية للنزاع وتقود في نهاية المطاف في اتجاه إنهاء الاحتلال وإيجاد حل تفاوضي قائم على وجود دولتين. وللأسف، فإن التدابير الاقتصادية الإسرائيلية الإيجابية تجاه الفلسطينيين تقوضها بانتظام خطوات سلبية موازية، مثل توسيع المستوطنات وعمليات الهدم واستمرار العنف. ولن يمكن هذا النهج من إحراز تقدم نحو تهيئة بيئة مؤاتية للعودة إلى المفاوضات.

110 - ولا يزال القلق البالغ يساورني إزاء الوضع المالي للأونروا، الذي يعرض تقديم الخدمات الأساسية - بما فيها التعليم والصحة - للاجئين الفلسطينيين في الأرض الفلسطينية المحتلة وفي المنطقة للخطر. ويشمل ذلك فجوة تمويل متوقعة قدرها 72 مليون دولار لمواصلة تقديم المساعدات الغذائية لأكثر من 1 مليون شخص في غزة. فأي انقطاع في تلك الخدمات يمكن أن يؤدي إلى تفاقم الوضع المتوتر بالفعل على أرض الواقع. وأكرر ندائي العاجل إلى تزويد الأونروا بالأموال اللازمة لتنفيذ كامل الولاية التي كلفتها بها الجمعية العامة، وأناشد بقوة جميع الدول الأعضاء أن تتقدم بتبرعات جديدة أو متزايدة في مؤتمر إعلان التبرعات للأونروا في 23 حزيران/يونيه.

111 - وفي غزة، لا تزال الحالة تتسم بالهشاشة، ولا يزال خطر التصعيد قائما. وقد مكنت الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة والشركاء الدوليون لتحسين حياة الفلسطينيين، إلى جانب التدابير التي اتخذتها إسرائيل لتخفيف الضغط وتيسير المزيد من النشاط الاقتصادي، من استمرار وقف إطلاق النار الهش. ومع ذلك، فإن زيادة الأسعار الدولية لمواد البناء والوقود ستؤثر على جهود الإنعاش وإعادة الإعمار في غزة ويمكن أن تكون لها عواقب على الاستقرار. ومما سيكتسي أهمية حاسمة ضمان أن تتمكن وكالات الأمم المتحدة من مواصلة تقديم الدعم الحيوي لأضعف الفئات. غير أن الحفاظ على الهدوء ليس كافيا ولا مستداما. وعلى الرغم من الجهود التي بذلت خلال الأشهر الماضية، لا يزال هناك الكثير مما ينبغي القيام به للتخفيف من شدة الحالة الإنسانية، وتحسين الاقتصاد، ووقف عمليات الإغلاق الإسرائيلية المنهكة، تمشيا مع قرار مجلس الأمن 1860 (2009). ولا يمكن أن يعود الأمل إلى سكان غزة الذين طالت معاناتهم إلا بإيجاد حلول سياسية مستدامة.

112 - وفي حين أن الانتخابات المحلية أجريت بنجاح في الضفة الغربية المحتلة، فقد مر الآن أكثر من عام على الانتخابات التشريعية الفلسطينية، وبالتالي تأجلت الانتخابات الرئاسية التي تتلوها. ومن الأهمية بمكان أن يتم تكثيف الجهود لاستئناف تلك العملية، لأن إجراء الانتخابات في الضفة الغربية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وغزة سيكون خطوة حاسمة نحو تحقيق الوحدة الفلسطينية، مما يعطي مشروعية جديدة للمؤسسات الوطنية، بما في ذلك مجلس نواب وحكومة منتخبان ديمقراطياً في فلسطين.

113 - ومما يكتسي أهمية حيوية أن تستمر الجهود المبذولة لتحقيق المصالحة بين الفصائل الفلسطينية. والأمم المتحدة ثابتة في دعمها لجهود مصر في هذا الصدد. وأنا أدعو جميع الفصائل الفلسطينية إلى مضاعفة الجهود لضمان إعادة توحيد غزة والضفة الغربية المحتلة، بما في ذلك القدس الشرقية، تحت قيادة حكومة وطنية ديمقراطية واحدة. وغزة جزء لا يتجزأ من دولة فلسطينية تنشأ في المستقبل في إطار حل الدولتين، ويجب أن تظل كذلك.

114 - وإني باق على التزامي بدعم الفلسطينيين والإسرائيليين من أجل إيجاد حل للنزاع وإنهاء الاحتلال وفقا لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة والقانون الدولي والاتفاقات الثنائية، في سبيل تحقيق الرؤية القائمة على وجود دولتين - إسرائيل ودولة فلسطينية مستقلة وديمقراطية تتمتع بوحدة الأرض والسيادة وتتوافر لها مقومات البقاء - تعيشان جنبا إلى جنب في سلام وأمن ضمن حدود آمنة ومعترف بها، على أساس خطوط ما قبل عام 1967، وتكون القدس عاصمة لكلتا الدولتين.

115 - فلا بديل عن عملية سياسية مشروعة تحل المسائل الأساسية التي تدفع النزاع. وأحث الإسرائيليين والفلسطينيين ودول المنطقة والمجتمع الدولي بوجه أعم على اتخاذ خطوات تمكن الطرفين من العدوة إلى الطريق المؤدية إلى إجراء مفاوضات مجدية، وإلى السلام في نهاية المطاف. ولا تزال الأمم المتحدة تشارك بنشاط في النهوض بهذه الجهود مع الشركاء الإقليميين الرئيسيين والقادة الإسرائيليين والفلسطينيين.

116 - وإني أُعرب عن تقديري العميق للمنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، تور وينسلاند، لعمله المتميز في سياقٍ لا يزال حافلا بالتحديات. وأشيد أيضا بجميع موظفي الأمم المتحدة الذين يعملون في ظل ظروف شاقة في خدمة المنظمة.